

تحرك عاجل

توجيه الاتهام إلى مدافع عن حقوق الإنسان وتوقيفه

قبض، في 13 يونيو/حزيران، على المدافع البحريني عن حقوق الإنسان وسجين الرأي، نبيل رجب. ووجهت إليه تهمة " بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة حول الأوضاع الداخلية للمملكة من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها". وأمر الادعاء بتوقيفه لسبعة أيام في انتظار استكمال التحقيق.

واعقل نبيل رجب من بيته في قرية بني جمرة، إلى الغرب من العاصمة، المنامة، في 13 يونيو/حزيران، على أيدي 15 رجل شرطة بملابس مدنية، وذلك عقب تطويق الحي من قبل شرطة الشغب حوالي الساعة 5 فجراً. وأبرزوا مذكرة تفتيش للمنزل، وأخرى بالقبض عليه ونقله إلى "الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية"، دون إبداء الأسباب. وصودر هاتفه النقال وجهاز حاسوبه، واقتيد إلى مركز شرطة شرق الرفاع، جنوب المنامة، حيث سمح له بالاتصال بعائلته، وأودع الحجز.

وفي 14 يونيو/حزيران، أخذ نبيل رجب إلى "النيابة العامة"، حيث وجهت إليه، بحضور محاميه، تهمة "بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة حول الأوضاع الداخلية للمملكة من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها"، وصدر أمر بتوقيفه لسبعة أيام على ذمة التحقيق. وعندما زارته أسرته نحو الساعة 9 صباحاً، أبلغهم بأنه كان محتجزاً في الحبس الانفرادي، بخلاف الموقوفين الآخرين، الذين كانوا محتجزين في زنازين جماعية.

ويواجه نبيل رجب تهماً منفصلة، إذ تقوم النيابة العامة بالتحقيق معه في تعليقات وتغريدات أعاد نشرها على "تويتر"، بالعلاقة مع الحرب في اليمن، وكذلك بشأن مزاعمه بالتعرض للتعذيب في سجن جو، عقب وقوع أعمال شغب في السجن، في مارس/آذار 2015. وإذا ما أُحيلت هذه القضية المنفصلة إلى المحكمة وأدين، يمكن أن يواجه حكماً بالسجن 10 سنوات. ويخضع نبيل رجب لقرار بال منع من السفر منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات البحرينية إلى الإفراج عن نبيل رجب فوراً ودون قيد أو شرط، وإسقاط التهم الموجهة ضده، لأنها تتعلق حصراً بممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- ودعوتها إلى رفع الحظر المفروض على سفره؛
- وحضها على احترام حرية التعبير وإلغاء القوانين التي تجرّم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، ولا سيما المادة 216 من "قانون العقوبات".

يُرجى إرسال المناشدات قبل 28 يوليو/تموز 2016 إلى الجهات التالية:

ونسخ إلى:
 وزير العدل والشؤون الإسلامية
 الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
 وزارة العدل والشؤون الإسلامية
 ص. ب. 450، المنامة، البحرين
 فاكس رقم: +973 1753 1284 .
 البريد الإلكتروني: <http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159>
<mailto:anc@anc.tn>
 تويتر: @Khaled_Bin_Ali

الملك
 الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
 مكتب جلالة الملك
 ص. ب. 555
 قصر الرفاع، المنامة
 البحرين
 فاكس رقم: +973 1766 4587
 طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية
 الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة
 وزارة الداخلية
 ص. ب. 13،
 المنامة، البحرين
 فاكس رقم: +973 1723 2661
 عنوان البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh
 طريقة المخاطبة: معالي الوزير

**AMNESTY
INTERNATIONAL**



كما يُرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدسلة ماسيين البحرين في بلدكم. وُحِدَ ادخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:
الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الثامن للتحرك العاجل رقم: 14/249.

ولمزيد من المعلومات: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/2143/2015/en/>



تحرك عاجل

توجيه الاتهام إلى مدافع عن حقوق الإنسان وتوقيفه

معلومات إضافية

نبيل رجب هو رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان". وقد قضى مدة حكم بالسجن لسنتين فيما سبق، في "سجن جو"، لمشاركته في "تجمع غير مشروع"، و"الإخلال بالنظام العام" و"الدعوة إلى المشاركة في مظاهرات والمشاركة فيها" في العاصمة، المنامة، "دون إبلاغ مسبق" وأفرج عنه في مايو/أيار 2014.

وفي 20 يناير/كانون الثاني 2015، حكم عليه بالسجن ستة أشهر بسبب "إهانته العلنية لمؤسسات رسمية"، بموجب المادة 216 من "قانون العقوبات" البحريني. ورفضت "محكمة الاستئناف العليا الجنائية" استئنافه الحكم. وقبض على نبيل رجب من بيته في 2 أبريل/نيسان واقتيد إلى "الإدارة العامة للمباحث الجنائية"، حيث أخضع للاستجواب حول تعليقات زعم أنه نشرها أو أعاد نشرها على "تويتر" بشأن حرب اليمن وحوادث في "سجن جو"، وقعت عقب إضراب في السجن، في 10 مارس/آذار. وبعد اعتقاله بفترة وجيزة، قالت وزارة الداخلية إنه قد قبض عليه لنشره "رسالة من شأنها تحريض الآخرين وتهديد السلم" و"إهانة هيئة نظامية". واتهم بموجب المادتين 216 و133 من "قانون العقوبات" البحريني، وجددت النيابة العامة فترة توقيفه عدة مرات حتى 14 مايو/أيار، عندما أصدرت المحكمة قراراً بسجنه لستة أشهر. وأفرج عنه مساء 13 يوليو/تموز بموجب عفو ملكي لأسباب صحية. بيد أنه ما زال يخضع للتحقيق من قبل النيابة العامة على هذه التهم.

لمزيد من المعلومات، يرجى العودة إلى تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في أبريل/نيسان 2015، تحت عنوان، [البحرين: خلف واجهة الكلام المعسول: استمرار ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين بلا هوادة](#)،

وتتصاعد حالة القمع في البحرين بصورة مطردة. ففي 12 يونيو/حزيران 2016، منعت مجموعة من خمسة ناشطين، بينهم سجين رأي سابق، من مغادرة البحرين لحضور جلسات الدورة 32 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بينما صدر قرار بتعليق أنشطة حزب المعارضة الرئيسي في البلاد، "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية".

الاسم: نبيل رجب

الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 14/249، رقم الوثيقة (MDE 11/4273/2016)، الصادر بتاريخ 16 يونيو/حزيران 2016.